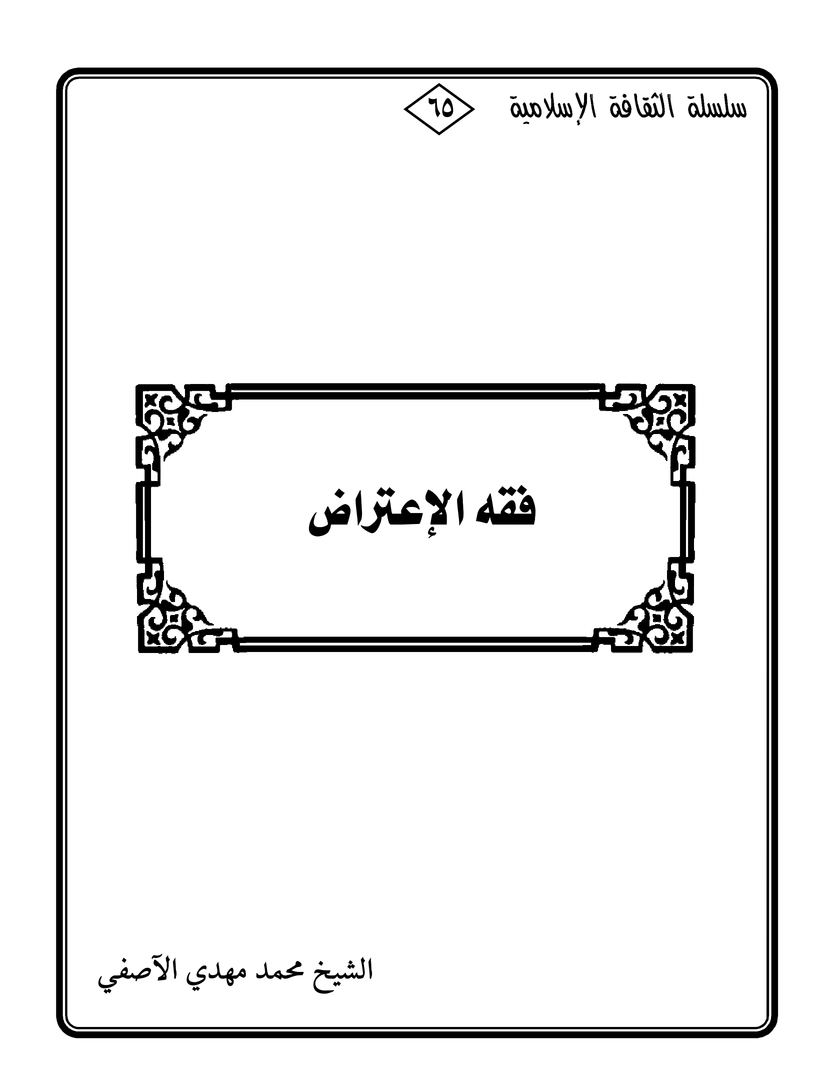


مختارات منتقاة من محاضرات ومؤلفات
الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله

اسم الكتاب: .... فقه الاعتراض
المؤلف:.. محمّد مهدي الآصفي
تاريخ الطبع: .... ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الكمية.. ٣٠٠٠ نسخة
المطبعة: .... مطبعة مجمع أهل البيت عليهم السلام النجف الأشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾

هود: ١١٣

تقديم

ظلت إشكالية العلاقة بين المعارضة والسلطة من الإشكاليات المستعصية على الحل في أغلب البلدان الإسلامية، والحقيقة أن مردها يعود إلى إشكالية السلطة نفسها، فما لم تحل مسألة السلطة لا تحل مسألة المعارضة وتعقيدات العلاقة بين السلطة والمعارضة.

والحلول على هذا المستوى ينبغي ان تتجاوز الإطار النظري وتتحول إلى واقع عملي تستطيع المعارضة فيه أن تمارس دورها ضمن مساحة تؤمّن لها حرية إبداء الرأي ومناقشة المشكلات المستعصية من دون الشعور بمضايقة السلطة واضطهادها لها.

وفيما يلي نقرأ حديثاً للشيخ محمد مهدي الآصفي في هذا الموضوع ألقاه في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية في عهد حكومة البعث الاسود عن شرعية المعارضة والمقاومة ووجوبها. نقدمها للقراء ببعض التعديل والتغيير.

(ع ـ أ)

فقه الاعتراض

في العلاقة بين الانظمة والمعارضة

من أبرز المشاكل في العالم العربي والإسلامي عموماً مشكلتان:

١ ـ مشكلة السلطة.

٢ ـ مشكلة علاقة الأمة بالسلطة.

والمشكلة التالية نابعة من المشكلة الأولى، ولهاتين المشكلتين انعكاسات واسعة على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الأنظمة عندنا في المنطقة العربية خاصة والمنطقة الإسلامية عامة في الغالب، لا تأتي إلى الحكم بإرادة الأمة، ولا تمارس الحكم بإرادة الأمة، بل ولا تسقط وينتهي دورها بإرادة الأمة... إذا انتهى أمدها.

وإنما تأتي إلى الحكم غالباً عبر (الآلة العسكرية)، وتواصل الحكم بالاستبداد السياسي، وينتهي دورها بنفس الطريقة التي وصلت بها إلى الحكم.

واحتكار السلطة لصالح فئة محدودة، وتداول السلطة فيما بينها من أبرز خصائص هذه الأنظمة.

هذه الأنظمة بطبيعة الحال تبقى في عزلة من شعوبها، وليس بمقدار الإعلام السياسي أن يفك الحصار عن هذه الأنظمة، مادامت غير قادرة على تمثيل إرادة شعوبها تمثيلاً صحيحاً وحقيقياً، فهي لا

تستطيع إذن أن تعتمد الجمهور في حركتها السياسية، وعليها أن تسد هذه العزلة الداخلية بالدعم الخارجي من قبل الدول الكبرى.

ويدخل الدعم الخارجي عادة في صلب العوامل المكونة للتركيبة السياسية لهذه الأنظمة في هذه المنطقة غالباً، وأحياناً يكون هذا الارتباط والدعم ملاكاً لتصنيف هذه الأنظمة، ولا سيما قبل سقوط القطب المنافس لأمريكا.

وهذا الدعم والارتباط لا يكون عادة من دون شروط. فقد يقترن بالحضور العسكري والنفوذ السياسي للدول الكبرى، كما هو قائم في بعض دول المنطقة قبل وبعد (حرب الخليج الثانية) رغم ان الوضع السياسي وطريقة وصول الحكام إلى الحكم في هذه الدول يختلف عن المناطق الأخرى من العالم العربي.

وكثيراً ما تتدخل الدول الكبيرة من خلال هذا الدعم والارتباط بإملاء مشاريع سياسية وأخرى اقتصادية على هذه الأنظمة.

و(مشروع غزة وأريحا)، والمشاريع التطبيعية التي سبقته والتي لحقته والعمل على تطبيع العلاقات بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، وتبادل اللقاءات والزيارات مع المسؤولين في الكيان الصهيوني، والدور الأمريكي البارز في هذه اللعبة السياسية المكشوفة، ورضوخ الأنظمة رغم مقاومة الشعوب، شاهد حي على ما نقول، وليس من سبيل للتشكيك في هذه الحقائق.

والذي يتابع خطوات التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني منذ زيارة السادات لفلسطين المحتلة إلى مشروع كامب ديفيد إلى مؤتمر مدريد حتى مشروع غزة وأريحا وما بعد ذلك، وما رافق ذلك كله من الزيارات واللقاءات بصورة تدريجية، وما كشف ذلك من لقاءات عربية وإسرائيلية سابقة خلال عشرين سنة أو أكثر.. أقول: الذي يتابع خطوات الانحدار ومراحل التطبيع في العلاقات العربية الاسرائيلية يعرف جيداً كيف تستخدم الدول الغربية إسنادها لهذه الأنظمة لتستدرجها إلى تنفيذ مشاريعها السياسية والاقتصادية بشكل كامل.

ومن الطبيعي ان هذا الانحدار والانحطاط السياسي لا يمر بسلام من خلال الشارع العربي الإسلامي، إذا كان ذلك يمر بسلام من خلال أروقة المحادثات وقصور الحكام.

ومن الطبيعي أن يتصدّى الشارع لإحباط هذه المؤامرات، وأن تضطر الأنظمة للدفاع عن نفسها وتتوسل بالقوة لإخماد الاعتراض، وتتصاعد المواجهة بين الجمهور والأنظمة، فيلجأ الحكام إلى مصادرة الحريات والتضييق على الناس، وانتهاك الحقوق، وتجاوز الحدود، واستخدام العنف، والاضطهاد والتعذيب، إلى آخر هذا المسلسل الذي يجري في الكثير من بلادنا علانية وفي الخفاء.

والاسلوب الذي حكم به حزب البعث العراق أكثر من ثلاثين

سـنة، ومسلـسل الإرهـاب، والاضـطهاد والملاحقـة، والمطـاردة البوليسية، والقمع، والقهر الذي حكموا به العراق وما جره على هـذا البلد من خراب اقتصادي وعمراني وثقافي وصحّي وزراعي شـامل، وتجويع للشعب شاهد على ما أقول.

وأهم النتائج التي تتمخض عن هذه الحالة ثلاث:

١ ـ الوقـوع فـي شـرك المـشاريع الـسياسية والاقتـصادية للـدول الكبرى، من قبيل مشاريع التطبيع ضمن مسلسل الدعم والارتباط.

٢ ـ انتهاك حقـوق الإنـسان فـي محاولـة لقمـع معارضـة الـشارع، وإخماد حركة الجمهور.

٣ ـ التخلف الاقتـصادي الناشـئ مـن سياسـة التبعيـة الاقتـصادية، ومن الانشغال بالمسائل الأمنية الداخلية التي تستهلك بشكل أو بآخر جـزءاً كبيـراً مـن إمكانـات النظـام وقدراتـه، وتـشغله عـن التنميـة الاقتصادية.

هـذه هـي باختـصار مـشكلة الـسلطة، ومـشكلة علاقـة الـشعوب بالأنظمة في العالم العربي.

ولا يهمنا ماذا نـسمي ذلـك عجزاً، أو جهـلاً، أو غبـاءً سياسـياً أو حصاراً سياسياً واقتصادياً، أو خيانة.

أما انا، فلا أتردد أن أُسمّي ذلك بالخيانة، حتى لو اتفقنا ان سبب ذلك هو العجز أو الجهل، فإن تصدي العاجز الجاهل للحكم في حد

نفسه خيانـة، فـضلاً عمـا يترتـب علـى ذلـك مـن الوقـوع فـي شـرك المشاريع السياسية والاقتصادية التي تمليها الدول الكبرى علـى هـذه الأنظمة، ومصادرة الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، وما إلى ذلـك مـن المآسـي التـي تحفـل بهـا سـاحاتنا فـي هـذه المنطقـة العربيـة الإسلامية.

ولكني سوف لا أصرّ علـى هـذه التـسمية. فالتـسمية لا تحـل لنـا مشكلة.

دور المعارضة:

إنّ عمل المعارضة مقاومة الأنظمة ونقدها وكشف نقاط الضعف فيها. ومن الطبيعي أن الأنظمة تمانع عمل المعارضة وتواجهها.

ولا تملك المعارضة القدرة على النقد ما لم يعبئ له الرأي العـام، بكل الوسائل الممكنة للتعبئة.

والاعتراض هو عملية تعبئة الرأي العام، باتجاه تصحيح وتعـديل حركة الأنظمة، وتحريك الشارع، للـضغط علـى الأنظمـة، ومواجهـة ممانعة الأنظمة بوسائل مكافئة لها.

وهذه النقاط كلها ضرورية وأساسية في عمـل الاعتـراض، ومـن دونها لا يكون الاعتراض قـادراً علـى التغييـر، ومـن دون الاعتـراض تتمـادى الأنظمـة فـي مـنهج التبعيـة الـسياسية والاقتـصادية لأنظمـة الاستكبار العالمي في الغرب.

إنّ الاعتراض لابد ان يملك القدرة الكافية للضغط على الأنظمة والنصيحة.

والنقد من دون ممارسة الضغط، لا يمكن ان يعدّل سياسة الحكام في بلادنا.

وهذا الضغط يتم من خلال تعبئة الجمهور.

و(الرأي العام) و(الجمهور) يملكان هذا التأثير والقوة لتعديل سياسة الأنظمة.

وهذا هو الشرط الأول.

والشرط الثاني: أن يملك الاعتراض قدرة الدفاع عن النفس بالوسائل المكافئة لإمكانات الأنظمة، فالأنظمة عندنا ـ في الغالب ـ لا تجد نفسها ملزمة تجاه شعوبها، لأنها لم تكتسب شرعيتها ولا قوتها من الجمهور، فهي لا تتراجع عن سياستها أمام حركة الجمهور، إلاّ إذا كانت المعارضة التي تمثل الجمهور في الاعتراض قادرة على الدفاع عن آرائها وحركتها.

وفي غير هذه الحالة فإن حركات الاعتراض في العالم العربي الإسلامي، وهي المنطقة التي يهمنا الحديث عنها تواجه اضطهاداً ومطاردة وملاحقة، ولا تستطيع أن تضع حداً لمسلسل الاستبداد السياسي وسوء الادارة والتبعية الاقتصادية والسياسية وانتهاك الحقوق.

إن مسؤولية المعارضة هي تحديد النقاط الأساسية لمشاكلنا السياسية والاقتصادية والادارية وتحديد الاسلوب العلمي للاعتراض والعلاج، بعيداً عن الانفعال، وبعيداً عن المثالية.

الاعتراض الموجّه

إن المنهج الصحيح للتعامل مع هذه الأنظمة في هذا الإطار هو منهج (الاعتراض الموجّه).

وإنما أقول الاعتراض الموجه، لأن الاعتراض السياسي إذا اقترن بالانفعال والحالة الشعارية التخريبية يفقد خصائصه الإيجابية، ويتحول دوره إلى دور سلبي.

وليس معنى الاعتراض المقاومة المسلحة دائماً، كما ليس معنى الاعتراض نشر نقد سياسي بلغة مهذبة في الصحف السياسية اليومية، وإبداء النصح للأنظمة بكل تجلّة واحترام.

وماذا عسى ان ينفع هذا النقد في ظل الأنظمة التي تمارس الاستبداد السياسي والعنف بمختلف ألوانه وأشكاله في بلادنا؟

إن (الاعتراض) هو تعبئة الرأي العام لمقاومة الاستبداد السياسي وانتهاك الحقوق والتبعية السياسية والاقتصادية لهذه الأنظمة.

والسكوت عن توجهات هذه الأنظمة السياسية يؤدي بهؤلاء الحكام إلى التمادي في التبعية.

والنقد وحده لا ينفع، ولا يصنع شيئاً، ما لم يشكل هذا النقد

حالة ضاغطة على هذه الأنظمة، من خلال تبني الجمهور لهذا النقد، واحتضانه له، وهو يتطلب جهداً سياسياً اعلامياً واسعاً وقوياً لتحقيق رأي عام شعبي ضد ممارسات السلطة.

ثم لا يمكن الاقتصار على ذلك وحده.. فإن الرأي العام إذا كان لا يملك مقومات الدفاع عن نفسه في مقابل المؤامرات والانقلابات العسكرية والسياسية، فسوف لا يستطيع ان يقاوم المباغتات العسكرية والسياسية التي تجهض المشاريع الشعبية وتجهض الرأي العام، مهما كان حجمه.

وأذكر مثلاً على ذلك ما جرى في (الجزائر) من اغتيال الرأي العام عن طريق الجيش، وبإسناد ودعم وتخطيط من فرنسا والدول الغربية.

إن الذي جرى في الجزائر من الانقلاب العسكري كان في حقيقته مؤامرة على جمهور الشعب الجزائري المسلم الذي أعطى صوته ورأيه للإسلام وكذلك الأمر في تركيا في تدخل العسكر لإجهاض المشاريع التي كانت تتبنى إصلاح الفساد الإداري والاقتصادي في تركيا بيد الجماعات الإسلامية.

ولو جرى التصويت بهذا الحجم في الغرب لأي اتجاه سياسي لم يكن بوسع الحكام والأنظمة والجيش ان يقاوموا ذلك.

ووقف الغرب أيضاً كلمة واحدة بجانب هذه المؤامرة، ولم

يتردد الغربيون في تبني الانقلاب العسكري الذي تم في الجزائر على إرداة الجمهور وسمّوه في حينه بـ(الدكتاتورية من أجل الديمقراطية).

ولو أن جماهير الشعب الجزائري المسلم كانت تملك مقومات الدفاع عن رأيها وحركتها، لم يكن بمقدور العسكريين ان يقوموا باغتيال حركة الجمهور وإرادته بالطريقة التي تمت في الجزائر.

وقد يستغرب بعض الناس ان أتحدث في مسألة خطيرة بالغة الخطورة، وحساسة ومعقدة عن علاقة المعارضة والشعوب بالحكام في العالم العربي الإسلامي بهذه اللغة، وبهذه الطريقة المكشوفة.

ولكني آثرت ان اضع يدي على الجرح مباشرة مع علمي بأنه جرح نازف وعميق.. لأنني أؤمن بأن قضايا حساسة ومعقدة من هذا القبيل ينبغي ان تطرح تحت ضوء الشمس، وفي الهواء الطلق، لأن الأساليب الانفعالية والتهجمية لا تنفع في حل مشكلة، وتغييب أمثال هذه المسائل عن المؤتمرات والندوات لا يغيب دورها وفعلها في واقع حياة الأمة، والتنكر لها في الأوساط المسؤولة عن قضايا الأمة السياسية لا ينهيها.

إن حالة التبعية، والاستبداد السياسي، وافتقاد التمثيل الشرعي للشعوب حقيقة قائمة في الكثير من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي.

وحالـة الاعتـراض والمقاومـة والعلاقـة المتـوترة بـين الـشعوب والحكام حقيقة أخرى قائمة.

ولا سبيل إلى التشكيك فـي ذلـك ولا فائـدة نرجوهـا فـي إبعـاد أمثال هذه القـضايا عـن النـور، والاقتـصار فـي حلهـا علـى الإرهـاب والقمع في الدوائر المظلمة في أقبية المباحث والمخابرات والسجون وقاعات التعـذيب حيـث لا يـدخل النـور إليهـا لا فـي الليـل ولا فـي النهار.

أما أنا فأعتقد أنّ الحل الامثل لهذه القضايا هو طرحها على مائدة البحوث والدراسات في المؤتمرات والندوات والاجتماعـات، وفـي أوساط المثقفين، وأوساط الجماهير، بروح موضـوعية علميـة، بعيـداً عن الانفعال، آخذاً بنظر الاعتبار كل الخلفيـات والحيثيـات الكامنـة وراء هذه المسائل.

وإنـي لأرجـو ان نـتمكن مـن طـرح علاقـة الـشعوب وحركـات المعارضـة، ولا سـيما الإسـلامية منهـا بالأنظمـة فـي العـالم للبحـث والدراسة، بروح موضوعية هادئة وبمنطق علمي وواقعي، بعيـداً عـن كل الحساسيات والانفعالات السلبية منها والايجابية.

والفائدة التي أبتغيها مـن مثـل هـذه الدراسـات هـو توجيـه حالـة الاعتراض، وكفكفة الغلواء والانفعال فيها.

والمسألة الأساسية المطروحة للدراسة والبحث في هذا الحديث

هـو حرمـة الركـون للظـالمين فـي ديـن الله، وحرمـة الـسكوت عـن ظلمهم وجورهم وإفسادهم، وحرمة الانقياد والتسليم لهم، ووجـوب ردعهم ونهيهم، وإصلاحهم باليد واللسان، وإن لم يمكن ذلـك كلـه فالانكار عليهم بالقلوب وذلك أضعف الإيمان. وأقوى ذلـك التغيير باليد، وهو أقوى مراحل المقاومة.. ويدخل ذلك كله في بـاب الأمـر بـالمعروف والنهـي عـن المنكـر ومجاهـدة الظلمـة، الـذي هـو مـن مسلّمات الشريعة.

الجانب الفقهي في مسألة الاعتراض

وحتى نستوعب الحديث أطراف هذا البحث أتحدّث بإيجاز عن الحكم الفقهي لمسألة الركون إلى الأنظمة الظالمة وطاعتها والتعاون معها، وعن مسألة الاعتراض والمقاومة والإنكار عليها.

وسوف أحاول أن ارجع في حكم هاتين المسألتين إلـى الكتـاب والسنة مباشرة.

أولاً ـ فـي تحـريم طاعـة الأنظمـة والحكـام الظـالمين وتحـريم التعاون معهم والركون إليهم وإسنادهم ودعمهم.

وثانياً ـ في وجوب الاعتراض عليهم، والأمـر بـالمعروف والنهـي عـن المنكـر، ومقاومـة الحكـام، وتعبئـة الـرأي العـام للـضغط علـى الحكام باتجاه التصحيح والتعديل، أو اعتزال الحكـم، إن لـم يمكـن التعديل والتصحيح أو لم ينفع.

وفيما يلي استعراض طائفة من النصوص الإسلامية في كل من هاتين النقطتين:

١ ـ تحريم طاعة الحكام الظالمين والتعاون معهم

تحت هذا العنوان يذكر الفقهاء طائفة واسعة من نصوص الكتاب والسنة نذكر بعضها:

١ ـ يقول تعالى:

﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[1].

وفي هذه الآية المباركة ينهانا الله تعالى عن الركون للظلمة، وطاعة الظالم من أبرز مصاديق الركون.

٢ ـ ويقول تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾[2].

والطاغوت من يتجاوز حدود الله وحقوق الناس، وقد أمرنا الله تعالى ان نكفر بهم، ونهانا عن التحاكم إليهم.

٣ ـ ويقول تعالى:

(١) هود: ١١٣.

(٢) النساء: ٦٠.

﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾[1].

٤ ـ ويقول تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾[2].

٥ ـ ويقول تعالى:

﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[3].

٦ ـ ويقول تعالى:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾[4].

ولا يحتاج إلى تعليق وتوضيح أن الذي يشاقق الرسول ويصله الله تعالى جهنّم وساءت مصيراً لا تجوز طاعته واتباعه.

٧ ـ وعن رسول الله ﷺ في تعداد الذنوب الكبيرة القاصمة:

«إمام يعصي الله، ويطاع أمره»[5].

٨ ـ وعن الإمام الرضا عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من أرضى

(١) الشعراء: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) الكهف: ٢٨.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) النساء: ١١٥.

(٥) الخصال للشيخ الصدوق ١: ٢٠٦.

سلطاناً بما أسخط الله خرج من دين الله»[1].

٩ ـ وعن الإمام الباقر عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿**اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ**﴾، قال: «والله ما صلوا لهم ولا صاموا ولكن أطاعوهم في معصيةَ الله»[2].

١٠ ـ وعن ابن عباس قال: «إن أناساً من أمتي سيتفقهون في الدين، ويقرأون القرآن. يقولون: نأتي الأمراء، فنصيب من دنياهم، ونعتزلهم بديننا، ولا يكون ذلك، كما لا يجتنى من القتاد الشوك»[3].

١١ ـ روى الترمذي في الصحيح (السنن) في كتاب الفتن عن كعب بن عجرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «سيكون بعدي أمراء، فمن دخل عليهم فصدقهم وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، وليس وارداً عليّ الحوض»[4].

١٢ ــ وعن محمد بن عذافر عن أبيه، قال أبو عبدالله (الصادق) عليه السلام: «يا عذافر، نبئت إنّك تعامل أبا أيوب والربيع، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة، فوجم أبي، فقال له أبو عبدالله لمّا رأى ما أصاب أبي عذافر: إنما خوفتك بما خوّفني الله عزّوجلّ

(١) وسائل الشيعة١١: ٢٢، الباب١١ من أبواب الأمر والنهي و...، الحديث ٩.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٩٦، الباب ١٠ من أبواب الأمر والنهي و... الحديث ٢٥.
(٣) الترغيب والترهيب ٣: ١٩٦. ورواه ابن ماجة، ورواته ثقاة.
(٤) سنن الترمذي ٣: ٣٥٨، الباب ٦٢ من ابواب الفتن، ح ٢٣٦٠.

به. قال محمد: فقدم أبي، فما زال مغموماً مكروباً حتى مات»[1].

١٣ ـ وروى احمد في (المسند) عن جابر بن عبدالله الأنصاري: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكعب بن عمرة: أعاذك الله من إمارة السفهاء. قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي، لا يقتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون عليّ الحوض. ومن لم يصدّقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك منّي وأنا منهم، وسيردون عليّ الحوض»[2].

١٤ ـ وفي (الدر المنثور): «إن رحى الإسلام ستدور، فحيث ما دار القرآن فدوروا به، يوشك السلطان والقرآن ان يقتتلا، ويتفرقا، إنه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم، ولهم بغيره، فإن أطعتموهم أضلوكم، وإن عصيتموهم قتلوكم. قالوا: يا رسول الله، فكيف بنا إن أدركنا ذلك؟ قال: تكونون كأصحاب عيسى عليه السلام نشروا بالمناشير، ورفعوا على الخشب. موت في طاعة خير من حياة في معصية»[3].

١٥ ـ وعن النعمان بن بشير، قال: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) وسائل الشيعة ١٢: ١٢٨.
(٢) مسند أحمد ٣: ٣٢١.
(٣) الدر المنثور ٢: ٣٠١.

ونحن في المسجد بعد صلاة العشاء، فرفع بصره في السماء ثم خفض حتى ظننا أنه حدث في السماء أمر، فقال: ألا إنها ستكون بعدي أُمراء يظلمون ويكذبون، فمن صدّقهم بكذبهم ومالأهم على ظلمهم، فليس مني، ولا أنا منهم، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يمالئهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه»[1].

٢ ـ وجوب الاعتراض والنهي عن المنكر

الاعتراض هو النهي عن المنكر، وهو من ضروريات الإسلام، وللنهي عن المنكر ثلاث مراتب:

١ ـ التغيير باليد.

٢ ـ والإنكار باللسان.

٣ ـ والإنكار بالقلب، وهو أضعف الإيمان.

ومعنى التغيير هو ممارسة الضغط على الأنظمة بالوسائل الكفيلة لتعديل الاوضاع السلبية للأنظمة وتغيير الأنظمة.

وليس معنى إنكار المنكر، النقد والنصيحة فقط. فإن التغيير وممارسة الضغط للتغيير والتعديل من أبرز مصاديق إنكار المنكر وأوضحها.

وقد ورد التعبير عن ذلك في نصوص الروايات الإسلامية بالتغيير

(١) الترغيب والترهيب ٣: ١٩٥.

باليد، والمقصود به ممارسة الضغط العملي على الأنظمة والحكام لتعديل الاوضاع السلبية، أو لإجراء التغيير في نظام الحكم وجهاز الدولة.

وفيما يلي نورد طائفة من هذه النصوص:

١ ـ روى الترمذي في السنن عن أبي سعيد الخدري، انه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكراً فلينكره بيده، ومن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[1].

٢ ـ وروى المنذري في الترغيب والترهيب رواية أبي سعيد الخدري لحديث رسول الله ﷺ [2]، ورواه أحمد في المسند[3] في موضعين من كتابه، ورواه أيضاً ابن ماجة في السنن[4]، والنسائي في السنن[5]، وبلفظ قريب منه المتقي الهندي في كنز العمال[6].

٣ ـ وروى الطبري في تاريخه وابن الاثير في الكامل، أن الحسين عليه السلام خطب في أصحابه وأصحاب الحرّ، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس إن رسول الله ﷺ قال: من رأى سلطاناً

(١) سنن الترمذي ٤: ٤٩٦ ـ ٤٧٠، كتاب الفتن، باب تغيير المنكر باليد واللسان، ح٢١٧٢.

(٢) الترغيب والترهيب ٢: ٢١٧.

(٣) مسند احمد بن حنبل ٣: ١٠، مسانيد أبي سعيد الخدري، ورواه أيضا في المسند ٣: ٥٤.

(٤) سنن ابن ماجة، مطبعة عيسى البابي الحلبي ٢: ١٣٣٠، ح٤٠١٣.

(٥) سنن النسائي، دار إحياء التراث العربي ٨: ١١ ـ ١١٢، كتاب الإيمان.

(٦) المتقي الهندي، كنز العمال، ح٥٥٥٦.

جائراً، مستحلاً لحرام الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله ﷺ، يعمل في عباد الله بالاثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على الله ان يدخله مدخله. ألا وأن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحق من غيّر»[1].

٤ ـ وروى مسلم في الصحيح بسنده عن رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[2].

٥ ـ وروى مسلم في الصحيح ايضا، عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ، أنه قال: «لن يبرح هذا الدين قائماً، يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»[3].

٦ ـ وروى مسلم ايضا في الصحيح بسنده عن جابر بن عبد الله الانصاري، يقول: «سمعت رسول الله ﷺ: لا تزال طائفة من امتي يقاتلون عن الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»[4].

٧ ـ وعن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «فأنكروا بقلوبكم،

(١) تاريخ الطبري ٧: ٣٠٠، والكامل ٤: ٤٨.

(٢) صحيح مسلم ١: ٦٩، كتاب الإيمان، الباب ٢٠، ح٤٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الامارة، الباب ٥٢، ح ١٩٢٢، ج ٣: ١٥٢٤.

(٤) صحيح مسلم ٣: ١٥٢٤، كتاب الامارة، الباب ٥٢، ح ١٩٢٣.

والفظوا بألسنتكم، وصُكّوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم، فإن اتعظوا والى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، وإنما السبيل على الذين يظلمون الناس، ويبغون في الارض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، وارفضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطاناً ولا باغين مالاً»[1].

٨ ـ وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن مسعود، قال: «قال رسول الله ﷺ: إن أول ما دخل النقص على بني اسرائيل، كان الرجل يلقى الرجل فيقول: يا هذا اتق الله، ودع ما تصنع، فإنه لا يحلّ لك، ثم يلقاه من الغد، فلا يمنعه ذلك ان يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض»[2].

٩ ـ وروى الشريف الرضي في نهج البلاغة عن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، إنه قال: «فمنهم المنكرُ للمنكَر بقلبه ولسانه ويده، فذلك المستكمل لخصال الخير، ومنهم المنكرُ بلسانه وقلبه التارك بيده،، فذلك المتمسك بخصلتين من خصال الخير، ومضيع خصلة، ومنهم المنكرُ بقلبه والتارك بيده ولسانه، وذلك الذي ضيع أشرف خصلتين من ثلاث، وتمسك بواحدة. ومنهم التارك لإنكار المنكر بلسانه وقلبه ويده، فذلك ميت الأحياء.

(١) الكافي (الفروع) ١: ٣٢٤.

(٢) سنن أبي داود ٢: ٤٣٦، كتاب الملاحم، باب الامر والنهي.

وما أعمال البر كلها والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلاّ كنفثة في بحر لجي، وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقربان من أجل، ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك كلمة عدل عند إمام جائر»[1].

١٠ ــ وروى الترمذي في السنن عن أبي سعيد الخدري ان النبي ﷺ قال: «إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»[2].

ورواه أيضاً ابن ماجة في السنن[3].

١١ ـ وروى ابن ماجة عن أبي إمامة قال: «عرض لرسول الله ﷺ رجل عند الجمرة الأولى فقال: يا رسول الله، أي الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رمى الجمرة الثانية، سأله فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة وضع رجله في الغرز ليركب، قال: أين السائل؟ قال: أنا يا رسول الله، قال: كلمة حق عند ذي سلطان جائر»[4].

وروى قريباً منه المنذري في الترغيب والترهيب[5].

١٢ ـ وروى المتقي الهندي في (كنز العمّال): «أحب الجهاد إلى

(١) نهج البلاغة ٢: ٢٤٣، شرح محمد عبدة.
(٢) سنن الترمذي ٤: ٤٧١، ح ٢١٧٤، كتاب الفتن.
(٣) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٢٩، ح ٤٠١١.
(٤) سنن ابن ماجة ٣: ١٣٣٠، ح ٤٠١٢.
(٥) الترغيب والترهيب ٣: ٢٢٥.

الله كلمة حق تقال لإمام جائر»[1].

١٣ ـ وعن جابر، عن النبي ﷺ قال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله»[2].

١٤ ـ وروى الترمذي، قال رسول الله ﷺ: «مثل القائم على حدود الله والمداهن فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر، فأصاب بعضهم أعلاها، وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها يصعدون فيستقون الماء فيصبون على الذين في أعلاها، فقال الذين في أعلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا، فقال الذين في أسفلها: فإننا ننقبها من أسفلها فنستقي، فإن أخذوا على أيديهم فمنعوهم نجوا جميعاً وإن تركوهم غرقوا جميعاً»[3].

١٥ ـ وعن الإمام الباقر عليه السلام قال: «يكون في آخر الزمان قوم، يتبع فيهم قوم مراؤون يتقرأون ويتنسكون، حدثاء سفهاء، لا يوجبون أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر، إذا آمنوا الضرر يطلبون لأنفسهم الرخص والمعاذير، يتبعون زلات العلماء وفساد علمهم، يقبلون على الصلاة والصيام، وما لا يكلفهم في نفس ولا مال، ولو أضرت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم وأبدانهم لرفضوها كما رفضوا أتم

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، حديث رقم ٥٥١١ و٥٥١٢ و٥٥١٤.
(٢) الترغيب والترهيب ٣: ٢٢٥، ورواه الترمذي والحاكم وقال: صحيح الإسناد.
(٣) سنن الترمذي ٤: ٤٧٠، ح٢١٧٣، كتاب الفتن باب ١٢ منه.

الفرائض وأشرفها.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة بها تقام الفرائض، هنالك يتم غضب الله عليهم فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار في دار الفجار والصغار في دار الكبار.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الأنبياء، ومنهاج الصالحين، فريضة عظيمة بها تقام الفرائض، وتأمن المذاهب، وتحلّ المكاسب، وترد المظالم، وتعمر الأرض، وينتصف من الأعداء، ويستقيم الأمر، فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم، فإن اتعظوا والى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وأبغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطاناً ولا باغين مالاً، ولا مريدين بالظلم ظفراً، حتى يفيئوا إلى أمر الله ويمضوا على طاعته»[1].

١٦ ـ وعن الإمام الباقر عليه السلام: «أوحى الله إلى شعيب النبي عليه السلام: إني لمعذب من قومك مائة ألف: أربعين ألفاً من شرارهم، وستين ألفاً من خيارهم. فقال: يا رب، هؤلاء الاشرار، فما بال الأخيار؟ فأوحى الله عزّوجلّ إليه: إنهم داهنوا أهل المعاصي ولم يغضبوا لغضبي»[2].

(١) الكافي، الفروع ١: ٣٢٤.

(٢) تهذيب الأحكام٦: ١٨٠، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح٢١، وروى نحوه

١٧ ـ ورواه المنذري في الترغيب والترهيب[1]: (قال رجل لعلي عليه السلام في وقعة صفين: ترجع إلى عراقك، ونرجع إلى شامنا، فقال عليه السلام: «لقد عرفت أن ما عرضت هذا نصيحة وشفقة.. إن الله تبارك وتعالى لم يرض من أوليائه ان يعصى في الأرض، وهم سكوت مذعنون، لا يأمرون بالمعروف، ولا ينهون عن المنكر، فوجدت القتال أهون عليّ من معالجة الاغلال في جهنم»)[2].

١٨ ـ وروى ابن ماجة في السنن قال: إن رسول الله ﷺ قام خطيباً، فكان فيما قال: «ألا لا يمنعن رجلاً هيبة الناس ان يقول بحق إذا علمه». وكان أبو سعيد الخدري يبكي ويقول: قد والله رأينا أشياء فهبنا[3].

١٩ ـ وروى ابن ماجة أيضاً في السنن قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أعز منهم وأمنع لا يغيرون، إلاّ عمهم الله بالعذاب»[4].

في فروع الكافي٥: ٥٥، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورواه في الوسائل ١: ٣٩٤ و ٤٠٢ و ٤٠٣، الباب ١ و ٢ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي، الحديث ٦، والباب ٣ منها، الحديث ١.

(١) الترغيب والترهيب٣: ٢٢٥.

(٢) نهج السعادة ٢: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣) سنن ابن ماجة٢: ١٣٢٨، ح ٤٠٠٧.

(٤) سنن ابن ماجة ٢: ١٢٣٩، ح ٤٠٠٩.

وروى المتقي الهندي ما بمعنى ذلك[١].

٢٠ ـ وروى الطبري (محمد بن جرير) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أنه قال: سمعت علياًعليه السلام يقول يوم لقينا أهل الشام:

«أيها المؤمنون، إنه من رأى عدواناً يعمل به، ومنكراً يدعى إليه، فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومن أنكره بلسانه فقد أجر، وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين هي السفلى، فذلك الذي أصاب سبيل الهدى وقام على الطريق، ونور في قلبه اليقين».

٢١ ـ وعنهعليه السلام: «ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين السفلى، فذلك الذي أصاب سبيل الهدى وقام على الطريق ونور في قلبه اليقين»[٢].

٢٢ ـ وعن الإمام الصادقعليه السلام، قال: «قال أميرالمؤمنينعليه السلام: إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة إذا عملت الخاصة بالمنكر سراً، من غير أن تعلم العامة، فإذا عملت الخاصة بالمنكر جهاراً، فلم تغيّر ذلك العامة استوجب الفريقان العقوبة من الله عزّوجلّ»[٣].

٢٣ ـ وخطبعليه السلام أيضاً بذي حسم، فقال: «ألا ترون أن الحق لا

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، حديث رقم ٥٥٣٢ و ٥٥٧١.

(٢) وسائل الشيعة١١: ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ٨.

(٣) وسائل الشيعة١١: ٤٠٧، الباب ٤ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ١.

يُعمل به، وأن الباطل لا يتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله محقاً، فإني لا أرى الموت إلاّ سعادة ولا الحياة مع الظالمين إلاّ برماً»[١].

٢٤ ـ وعن رسول اللهصلى الله عليه وآله: «إن رحى الإسلام ستدور، فحيث ما دار القرآن فدوروا به، يوشك السلطان والقرآن أن يقتتلا ويتفرقا، أنه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم ولهم بغيره، فإن أطعتموهم أضلوكم، وإن عصيتموهم قتلوكم. قالوا: يا رسول الله، فكيف بنا إن أدركنا ذلك؟ قال: تكونو كأصحاب عيسىعليه السلام، نشروا بالمناشير، ورفعوا على الخشب، موت في طاعة خير من حياة في معصية»[٢].

٢٥ ـ وفي نهج السعادة: قال أبو عطاء: «خرج علينا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام محزوناً يتنفس فقال: كيف أنتم وزمان قد أظلكم، تعطل فيه الحدود، ويتخذ المال فيه دولاً، ويعادى فيه أولياء الله، ويوالى فيه أعداء الله؟. قلنا: يا أمير المؤمنين، فإن أدركنا ذلك الزمان فكيف نصنع؟ قال: كونوا كأصحاب عيسىعليه السلام، نشروا بالمناشير، وصلبوا على الخشب، موت في طاعة الله عزّوجلّ، خير

(١) تاريخ الطبري٧: ٤٣٠١، وتحف العقول:٢٤٥، إلاّ أن فيه: (لا أرى الموت إلاّ سعادة).

(٢) الدر المنثور٢: ٣٠١.

من حياة في معصية الله»[1].

٢٦ ــ وعن رسول الله ﷺ: «سيكون عليكم أئمة يملكون أرزاقكم، (و)يحدثونكم فيكذبونكم، ويعملون فيسيئون العمل، لا يرضون منكم حتى تُحسِّنوا قبيحهم، وتُصَدِّقوا كذبهم، فأعطوهم الحق ما رضوا به، فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد»[2].

٢٧ ـ وعن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «ما جعل الله بسط اللسان وكف اليد ولكن جعلهما يبسطان معاً ويكفان معاً»[3].

٢٨ ـ وفي نهج البلاغة: «ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله العليا وكلمة الظالمين السفلى، فذلك الذي أصاب سبيل الهدى»[4].

٢٩ ـ وفي تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «من رأى منكم منكراً فلينكر بيده إن استطاع»[5].

٣٠ ـ وروى ابن داود عن أبي سعيد الخدري، قال رسول الله ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»[6].

---

(١) نهج السعادة٢: ٦٣٩.

(٢) كنز العمال٦: ٦٧، الباب ١ من كتاب الأمارة والقضاء، الحديث ١٤٨٧٦.

(٣) وسائل الشيعة١١: ٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ٢.

(٤) وسائل الشيعة١١: ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ٨.

(٥) وسائل الشيعة١١: ٤٠٧، الباب ٣ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ١٢.

(٦) سنن ابن داود ٢: ٤٣٨، كتاب الملاحم. طبعة مصر، ١٩٥٢.

الموقف الشرعي

وليس من شك أن هذا الحكم من الأحكام الأولية في الشريعة، والأحكام الأولية ليست دائماً ملاك العمل، ولا سيما في الأعمال السياسية التابعة لظروف وأوضاع متغيرة.

وفي مثل هذه المسائل يتفق كثيراً أن تكون الأحكام الثانوية هي ملاك العمل، دون الحكم الأولي، فإذا كان الاعتراض والمقاومة يؤدي إلى الإضرار بالحركة وبالحالة السياسية أو الاقتصادية للبلد ضرراً أبلغ من ضرر السكوت واحتمال سلبيات النظام، فإن القاعدة تقتضي التمسك بالحكم الثانوي، وإيقاف الحكم الأولي.

ولكن يبقى الأصل هو العمل بموجب العنوان الأولي، ويبقى الحكم الثانوي ثانوياً، يقنن، ويقرر، بمقدار الضرورات التي تتطلب تغيير الحكم الشرعي بالعناوين الثانوية.

وليس يصح إطلاق الحكم بموجب هذا العنوان من الناحية الفقهية، ولابد من تقدير الضرورات بدقة، وبمقدار الضرورة، فإن طبيعة الأحكام الثانوية هو الالتزام فيها بمقدار الضرورة والضرر، وفي غير ذلك لابد من الرجوع إلى الأحكام الأولية.

وبعد، فهذا هو حكم الله في مسألة الاعتراض، وهو حكم صريح، فقد استخرجت النصوص من كتاب الله وروايات عن رسول الله ﷺ وأئمة المسلمين عليهم السلام من أهل بيته، وحديثهم رواية من حديثه.

وهذا الحكم يجب أن يكون ملاك عمل وحركة واسعة للأمة المسلمة اليوم في العالم الإسلامي.

وإذا كان الحكم هو حكم الله تبارك وتعالى، فإن الحركة النابعة من هذا الحكم أيضاً حالة شرعية، ثابتة على وجه الأرض، لا سبيل إلى إنكارها ولا إلى التشكيك فيها في رقاع واسعة من آسيا وفي شمال أفريقيا.

وهذه ثلاث قضايا وحقائق جديرة بالاهتمام والدراسة.

١ ـ مسألة السلطة في العالم العربي وما تحفها من مشاكل حقيقية في الادارة والسياسة والاقتصاد والتبعية والعمالة لأنظمة الاستكبار في الغرب.

٢ ـ حكم الله تعالى في الإنكار والاعتراض على هذه الأنظمة وردعها عن الاسترسال في التعسف والظلم.

٣ ـ شرعية المعارضة والمقاومة لدى الجمهور بشكل عام في الحركات الإسلامية بشكل خاص، وشرعية المقاومة للتعبير عن عدم قناعة الجمهور بالأنظمة في توجهاتها ومخططاتها.

الفهرس

تقديم ٣

فقه الاعتراض ـ في العلاقة بين الانظمة والمعارضة ٤

دور المعارضة: ٨

الاعتراض الموجّه ١٠

الجانب الفقهي في مسألة الاعتراض ١٤

١ ـ تحريم طاعة الحكام الظالمين والتعاون معهم ١٥

٢ ـ وجوب الاعتراض والنهي عن المنكر ١٩

الموقف الشرعي ٣٠

الفهرس ٣٢